

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٦٥

الثلاثاء، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة إيفستيغنيفا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

## جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2022/101)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-25824 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الصومال

### تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2022/101)

**الرئيسة (تكلمت بالروسية):** وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التاليين إلى المشاركة في الجلسة: السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايثانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/101، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوان.

**السيد سوان (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدتي الرئيسة، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى المجلس عن الحالة في الصومال. ويسرني أن أفعل ذلك مرة أخرى، بمعية الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، السفير فرانسيسكو ماديرا. وهذا يؤكد أهمية الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال. وأشيد مرة أخرى ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية على إسهاماتها في تحسين الأمن والاستقرار في الصومال.

إن الانتخابات الوطنية في الصومال متأخرة الآن أكثر من سنة عن الجدول الزمني المحدد دستوريا. ولكن منذ آخر إحاطة قدمتها إلى

المجلس قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.8907)، اختُتمت انتخابات مجلس الشيوخ، وأحرزت وتيرة انتخابات مجلس الشعب تقدما كبيرا، في أعقاب تشكيل المجلس الاستشاري الوطني في كانون الثاني/يناير. وقد أعرب الفريق الاتحادي لتنفيذ الانتخابات عن اعتزامه ملء ما لا يقل عن ثلثي مقاعد مجلس الشعب في الأسابيع المقبلة. وحتى الآن، تم انتخاب ١٣٠ مقعدا من بين ٢٧٥ مقعدا، مع الإعلان عن طرح ٦٠ مقعدا إضافيا للمنافسة قريبا. وأدعو هيئات إدارة الانتخابات، وكذلك القادة السياسيين الصوماليين، إلى التعجيل بالبدء بانتخابات مجلس الشعب والانهاء منها بسرعة.

لقد انتُخبت حتى الآن ٢٨ امرأة لعضوية مجلس الشعب، أو ما يقرب من ٢٢ في المائة مجموع الأعضاء. وهذا أقل بكثير من حصة النساء التي التزم القادة السياسيون في الصومال بتحقيقها في مجلسي البرلمان، وهي نسبة ٣٠ في المائة. وأحث جميع الأطراف الصومالية الفاعلة على مضاعفة جهودها لتحقيق ذلك الهدف. وبفضل المساهمات السخية من الدول الأعضاء، ما انفكت الأمم المتحدة تقدم الدعم التقني والمادي والاستشاري إلى هيئات إدارة الانتخابات، ومكتب رئيس الوزراء، والمجلس الاستشاري الوطني وسفيرات النوايا الحسنة. وبينما ما برحنا نتلقى تقارير عن مخالفات مزعومة في العملية الانتخابية، أحث الجهات الفاعلة الرئيسية على تصحيح مسارها لتحسين العملية، كلما اقتضت الضرورة ذلك. وهذا أمر حيوي لضمان حصول الانتخابات على قبول واسع النطاق في أوساط الجماهير الصومالية.

بالإضافة إلى الدعم الذي نقدمه للمؤسسات الانتخابية، تواصل الأمم المتحدة التنسيق مع الشركاء الدوليين لضمان إيصال الرسائل المشتركة. وقد دعونا باستمرار، مع شركائنا، إلى إجراء عملية انتخابية ذات مصداقية، تُجرى في أوانها لتمكين الحكومة المقبلة من التركيز على النهوض بالأولويات الوطنية الأوسع للصومال، بما في ذلك التحديات الأمنية، فضلا عن برنامج بناء الدولة والتنمية.

وفي حين أن التوترات السياسية بين بعض القادة الصوماليين لا تزال تطفو من حين لآخر، تمت السيطرة عليها حتى الآن، وبالتالي

إن إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية أمر أساسي لإعادة تشكيل البعثة ولتحديد وتيرة نقل المسؤوليات من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية. ونشجع الحكومة الاتحادية الصومالية على عقد الاجتماع المقبل للجنة التوجيهية للخطة الانتقالية الصومالية قريبا لتعزيز تلك الأولوية بالتعاون مع الشركاء الأمنيين.

لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال بالغة السوء، حيث يحتاج ٧,٧ مليون صومالي إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٢٢. والصومال هو أشد البلدان تضررا بالجفاف في القرن الأفريقي، حيث يبلغ عدد المتضررين منه ٤,٣ ملايين شخص ونزح أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ شخص حديثا بسبب الجفاف. ومع احتمال أن يكون موسم الأمطار المقبل في نيسان/أبريل رابع موسم أمطار دون المتوسط، فإن الصومال يواجه كارثة إنسانية محتملة.

وبينما تملك العملية الإنسانية في الصومال الدراية اللازمة لإيصال المعونة المنقذة للحياة إلى المحتاجين، فإنها بحاجة إلى موارد كافية. وللأسف، فإن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ لم تُمول حتى الآن إلا بنسبة ٢ في المائة. وبينما أود أن أعرب عن بالغ تقديري للجهات المانحة على التزامها المستمر تجاه الصومال، فإنني أدعو المانحين مرة أخرى إلى زيادة دعمهم لتقديم المساعدة العاجلة إلى أضعف فئات الشعب الصومالي.

وعلى الرغم من أهمية أي استجابة إنسانية، فإنها لا تشكل بالطبع حلا طويل الأجل. ولذلك، تتخذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات لتعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل الوكالات والصناديق والبرامج التي تتخذ من الصومال مقرا لها اتباع نهج مشترك للتصدي للتحديات مثل إدارة المياه وإيجاد حلول دائمة ومكافحة الاحتياال والفساد.

ولا يزال تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن إدماج الشباب، أمرا محوريا في عملنا. وبدعم من صندوق بناء السلام، أطلقت الأمم المتحدة وحكومة الصومال بصورة مشتركة برنامجا جديدا للمرأة والسلام والحماية في تشرين الثاني/نوفمبر. ويهدف ذلك المشروع

لم تخرج العملية الانتخابية عن مسارها. بيد أنه لا تزال ثمة مخاطر قائمة، فأى سوء تقدير يمكن أن يؤدي إلى تطور تلك التوترات إلى الصراع. وما برحت الأمم المتحدة تسعى على الدوام إلى مساعدة الصوماليين على تقليص هذا المخاطر من خلال إشراك جميع الأطراف مباشرة ودعوتها إلى حل خلافاتها السياسية بالحوار. ونحن نواصل، مع شركائنا، الدعوة إلى ضبط النفس والتوصل إلى حلول توفيقية، وقائمة على توافق الآراء حتى يظل تركيز القادة الصوماليين منصبا على استكمال عملية الانتخابات.

ما فتئت حركة الشباب تشكل تهديدا أمنيا كبيرا في الصومال. إن الانقسامات السياسية والتأخيرات المطولة في إجراء الانتخابات مكّنت قوات المتمردين من جني بعض المكاسب مؤخرًا. ولم تتغير طريقة عمل الجماعة، إذ لا تزال منطقة بنادير وولاية الجنوب الغربي محور هجماتها. وفي الأشهر الأخيرة، تكثفت العمليات أيضا في ولايتي هيرشيلي وغالمودوغ، حيث سعت حركة الشباب إلى استغلال التوترات السياسية والأمنية المحلية. وما زلنا نشهد استخداما مكثفا للأجهزة المتفجرة المرتجلة، بما في ذلك في الأسابيع الأخيرة، حيث شهدنا سلسلة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحملة بشريا، والعبوات الناسفة المحمولة على متن مركبات في مقديشو.

وبينما يجري حاليا استعراض التشكيلة المقبلة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تشارك الأمم المتحدة بنشاط في المناقشات بين حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي والجهات المانحة الرئيسية. وقد أحرز تقدم خلال المناقشات التقنية التي جرت في مقديشو في الفترة من ٢٧ كانون الثاني/يناير إلى ٩ شباط/فبراير، بما في ذلك من خلال وضع مفهوم عمليات مشترك بين الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية للبعثة بعد إعادة تشكيلها؛ المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن إعادة تشكيل البعثة؛ وخيارات الأمم المتحدة لتقديم الدعم اللوجستي للبعثة المعاد تشكيلها وقوات الأمن الصومالية في المستقبل، على النحو المطلوب بموجب القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١).

التزم بها القادة الصوماليون بهدف التغلب على الصعاب والانتهاه من العملية الانتخابية في أقرب وقت ممكن.

ونشجعهم على عدم التراخي في جهودهم، حيث أنه على الرغم من الوتيرة البطيئة التي تسير بها العملية، فقد انتُخب حتى الآن ١٣٠ عضواً في مجلس النواب في البرلمان الاتحادي. ونلاحظ أيضاً أن ٢٨ امرأة قد انتُخبن حتى الآن، أي ما يمثل ٢٢ في المائة من الحصة المخصصة للمرأة، وهي ٣٠ في المائة. ومع استمرار العملية، يلزم بذل جهود معززة لزيادة هذه النسبة للوصول إلى الهدف المحدد.

ويواصل الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، العمل بصورة نشطة مع الهيئات المخصصة لإدارة الانتخابات في الصومال والفريق الاتحادي لتنفيذ الانتخابات وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين في الانتخابات، بما في ذلك الولايات الأعضاء في الاتحاد، فضلاً عن تزويدهم بالدعم والمشورة التقنية.

ودعماً للانتهاه سريعاً من العملية الانتخابية الجارية، أوصل الاضطلاع بسلسلة من الاتصالات الدبلوماسية، بما في ذلك عقد اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني ومسؤولي الولايات وقادة المعارضة والقادة الاتحاديين والإقليميين. وهدفه هو الاستماع والتعلم من جميع أصحاب المصلحة الذين يقدمون إسهامات واضحة في النهوض بالعملية الانتخابية وتشجيعهم على مواصلة القيام بذلك والمضي قدماً في الانتخابات.

ويحتاج الصومال إلى دعم مستمر من الشركاء الدوليين للتغلب على التحديات الانتخابية الحالية والناشئة. وفي هذا السياق، فإنه مما يشجعني كثيراً أنه جرت معالجة الصعوبات الهيكلية والتشغيلية التي تواجهها الولايات ولجنة تسوية المنازعات الانتخابية. وأرحب أيضاً بالدور الهام الذي أداه اجتماع المجلس الاستشاري الوطني، المعقود في الفترة من ٣ إلى ٩ كانون الثاني/يناير، في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن حل المسائل الانتخابية المعقدة.

وإلى جانب الدعم التقني، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي التركيز على تأمين الانتخابات. ونحن نقوم بالعمل على ثلاث جبهات منذ تشرين الثاني/نوفمبر.

إلى تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في عمليات بناء السلام، لا سيما في إطار عمليات صنع القرار والأدوار القيادية. ومن شأن هذا الاستثمار تمكيننا من تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيدين الاتحادي ودون الوطني، فضلاً عن تحسين مجالات حيوية مثل حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي في النزاع.

وعلى صعيد الشباب، تواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة الصومالية في إدماج الأبعاد المتعلقة بالشباب في مجالات متعددة، من المشاركة الانتخابية إلى المصالحة المحلية وغير ذلك.

وبينما لا تزال الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال هشة، فإنني ما زلت متفائلاً بحذر بأن البلد سيحرز مزيداً من التقدم في تلك المجالات خلال الشهور المقبلة وما بعدها. ويتطلب ذلك من القادة الصوماليين تنحية خلافاتهم جانباً من أجل خير الشعب الصومالي والانتهاه من إجراء انتخابات ذات مصداقية في أقرب وقت ممكن. وستسمح تلك الخطوة المتأخرة للقادة بإعادة تركيز جهودهم على الطائفة الكاملة من الأولويات الوطنية العاجلة. وتحقيقاً لتلك الغاية، يواصل المجتمع الدولي مؤازرة الشعب الصومالي في تلك المسيرة بتقديم الدعم اللازم.

**الرئيسة (تكلمت بالروسية):** أشكر السيد سوان على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

**السيد ماديرا (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال. ويسرني أن أكون هنا إلى جانب صديقي العزيز السفير جيمس سوان، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

لم يتبق الآن سوى ١٠ أيام على الموعد النهائي المحدد في ٢٥ شباط/فبراير لاستكمال انتخابات مجلس النواب. وقد حدد القادة الصوماليون هذا التاريخ الهام جداً خلال اجتماع المجلس الاستشاري الوطني الذي عُقد في كانون الثاني/يناير. ورغم أن هذا الموعد النهائي قد لا يتم الوفاء به، فإنه يعبر عن روح الاستعجال والجدية التي

تصميم حركة الشباب على تعطيل العملية الانتخابية الجارية يزيد بها جرأة. فالهجوم الذي وقع في ١٠ شباط/فبراير عند تقاطع الغاب في مقديشو واستهدف موكبا من ممثلي الانتخابات في "صوماليلاند" هو دليل واضح على هذا الاتجاه. وفيما يتعلق باحتمال عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى الظهور، يجب الحكم على هذه الهجمات في سياق الوجود الإقليمي الناشئ لداعش في شرق أفريقيا، والذي يتسم بانتشار الأموال وتكثيف التجنيد ونقل التكتيكات الإرهابية إلى المنطقة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي التركيز على العمليات المشتركة الداعمة لقوات الأمن الصومالية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، تم بالتعاون مع قوات الأمن الصومالية تنفيذ عمليات رئيسية في جوبا وغيبيل وحولهما، بينما كُرسَت العمليات في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ لتعزيز مكاسب عملية بادبادو الأولى. وبالمثل، نفذت بعثة الاتحاد الأفريقي والصومال والجيش الوطني الصومالي، بما في ذلك قوات داناب، في أواخر كانون الثاني/يناير سلسلة من العمليات التي شهدت القضاء على خمسة من كبار الشخصيات في حركة الشباب، مع اعتقال عدد آخر من مقاتلي الحركة. وقد أعلن الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال، عن أنشطته لتحقيق الاستقرار بقيادة المدنيين. وبدعم من الاتحاد الأوروبي والحكومة الحالية، قامت البعثة بالتعاون مع كل من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بتنفيذ ما مجموعه ٣٤ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر ومشاريع تعزيز السلام. وقد أنجزت جميع هذه المشاريع، التي تشمل توفير الخدمات الصحية والدعم التعليمي والمياه والصرف الصحي، وسُلمت إلى عدد من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الصومال.

وقد شهد الربع الأخير من عام ٢٠٢١ تكثيف الاتصالات بغية التغلب على التحديات التي تقف في طريق الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق بشأن إطار لإنشاء بعثة للاتحاد الأفريقي يُعاد تشكيلها في الصومال لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتسلم في نهاية المطاف كامل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية. وقد تم التغلب على هذه التحديات بنجاح بعد أن أدت المناقشات

أولا، ضاعفنا جهودنا التدريبية في مراكز العمليات المشتركة، مع التركيز على بناء قدرات قادة قوات الشرطة الصومالية. وترتبط هذه الجهود أيضا بالدعم المقدم من بعثة الاتحاد الأفريقي في مجال الاستخبارات وإدارة البيانات والإبلاغ - وهو عنصر حاسم في عمل مراكز العمليات المشتركة.

ثانيا، إدراكا منها للدور القيادي الذي تؤديه قوة الشرطة الصومالية في تأمين الانتخابات، تتعاون شرطة الاتحاد الأفريقي الآن مع القيادة العليا لقوات الشرطة الصومالية، حيث تقدم الدعم الاستراتيجي بشأن قضايا أمن الانتخابات.

ثالثا، عززنا دعمنا التشغيلي لقوات الشرطة، مع التركيز بشكل خاص على توفير الأمن بشكل مشترك لأماكن عقد انتخابات مجلس النواب. وشملت الأماكن الرئيسية بانادير وكيسمايو وبيدوا ودهوساماريب وباراوي وجوهري. نحن منتشرون حاليا في غارباھاري، وعلى استعداد لتأمين العملية الانتخابية هناك.

ولأسف، لا تزال الحالة الأمنية في البلد مصدر قلق كبير، حيث لا تزال حركة الشباب تمارس أنشطتها المزعزعة للاستقرار بلا هوادة. ومنذ آخر إحاطة قدمتها (انظر S/PV.8907)، لاحظنا تصاعدا في العنف المتصل بالإرهاب. فقد ارتكبت حركة الشباب العنف أساسا باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة، وأجهزة مماثلة يحملها أشخاص، وهجمات بقذائف الهاون، ونصب كمائن، واغتيالات استهدفت مسؤولين حكوميين كبار وقوات الأمن الصومالية ومدنيين.

وما فتئنا أيضا نراقب بقلق ما يمكن أن تكون عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، حيث تشير تقارير موثوقة إلى أن الجماعة قد نفذت هجوماين بأجهزة متفجرة ارتجالية وفجرت عبوة ناسفة محمولة على مركبة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ وكانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ على التوالي. وإلى جانب ذلك، تقوم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتقييم تقارير متعددة تشير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية قد عاد إلى الابتزاز في مقديشو.

وفي الوقت الذي نواصل فيه رصد أنشطة حركة الشباب والتوسع المحتمل لتنظيم الدولة الإسلامية، تظهر لنا صورة واضحة. يبدو أن

بناء على معلومات استخبارية ترد في وقتها وقابلة للتنفيذ. وسيلزم وجود النوع الصحيح والعدد الكافي من عوامل التمكين والمضاعفات لإعطاء العنصر المسلح للبعثة المرونة وخفة التحرك والتنقل التي تتطلبها الخطة الانتقالية وتحتاج إليها البعثة نفسها حتى تتجح في عملياتها المشتركة أو المنسقة المستهدفة وغيرها من العمليات المخطط لها.

وينبغي تعزيز وتثبيت الإنجازات التي تحققت في جهود تشكيل القوة الصومالية خلال الأشهر القليلة القادمة بحيث يتحقق نقل المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية ضمن الإطار الزمني المتوقع للبعثة الجديدة.

إن الانتقال عملية معقدة. ويجب على أصدقاء الصومال المشاركين في مساعدة البلد على تحمل المسؤولية الكاملة عن أمنه واستعادة السلام وتحقيق المصالحة والتنمية أن يواصلوا العمل معا بشكل متكامل وموحد في مساراتهم المشتركة. وينبغي أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل والشفافية والمساءلة في تنفيذ المهام والالتزامات، وتحسين التنسيق، وتعزيز تبادل المعلومات والمساءلة المتبادلة.

**الرئيسة (تكلمت بالروسية):** أشكر السيد ماديرا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

**السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن أطيح تمنياتنا للاتحاد الروسي، الذي يتزأس مجلس الأمن هذا الشهر.

أشكركم، السيدة الرئيسة، على دعوة الاتحاد الأوروبي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الصومال. إن هذه مناقشة حسنة التوقيت جدا بالنظر إلى التحديات المتزايدة في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي. فالصومال بلد رئيسي في السياق الأوسع للاستقرار والأمن في القرن الأفريقي. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا سيما في مجال الإصلاحات الاقتصادية، لا تزال الحالة العامة في الصومال هشة ومتقلبة للغاية، بسبب عدم الاستقرار السياسي والتحديات الأمنية المستمرة وأوجه الضعف الاجتماعية - الاقتصادية والصدمات الناجمة عن المناخ والافتقار إلى الوجود الحكومي المستمر والخدمات

الثانوية بين الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الصومالية إلى اعتماد نهج من تسع نقاط إزاء الأعمال القادمة في هذا الصدد.

المناقشات التقنية الثنائية التي تلت ذلك، وضمت في آخر مرحلة مسؤولين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، نُوجت بإنتاج ثلاثة مشاريع وثائق هامة تهدف إلى تقديم ردود على الطلب المقدم من هذه الهيئة، على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ٨ و ٩ من منطوق قرارها ٢٥٦٨ (٢٠٢١). ويتضمن مشروع مفهوم العمليات ومشروع المقترحات المشتركة ومشروع الدعم اللوجستي الاختياري تفاصيل عن الأهداف الاستراتيجية للبعثة وولايتها وتكوينها وحجمها وهيكلها ومعدات ومديتها وقيادتها والتحكم فيها. إنها وثائق لا تزال قيد الإعداد ويتعين أن تمر عبر مراحل اعتماد مختلفة قبل أن يتسنى عرضها على مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقد أُعدت هذه الوثائق بمشاركة كاملة من الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الصومالية وبمشاركة كيانات أوصى بها المجلس. وهي تجسد حقيقي لروح ونص الخطة الانتقالية الصومالية، حيث أنها تحدد وتتبع بدقة الإملاءات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية وبناء القدرات المؤسسية وتحقيق الاستقرار بالطريقة التي تتوخاها الخطة وبالشكل الذي نفهمه ونتفق معه جميعا. وتحافظ هذه الوثائق بوضوح على فكرة أن البعثة هي آلية انتقالية تهدف إلى تمكين ودعم الحكومة الصومالية وقوات الأمن التابعة لها من تحمل المسؤولية الكاملة عن أمن الصومال بفعالية في إطار زمني محدد سلفا، والحفاظ على المكاسب التي تحققت بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي على مر السنين، والسماح برحيل قوات الاتحاد الأفريقي وعناصر البعثة الأخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف السامية، يجب دعم كل من بعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة وحكومة الصومال الاتحادية. ويجب على العنصر العسكري لبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية تعزيز قدرتها على مكافحة الأجهزة المتفجرة الارتجالية، وقدرتها على جمع المعلومات ومعالجتها، وقدرتها على تطبيق عناصر السرعة والمفاجأة عند التحرك



بل كذلك لتتسبب زخم الإصلاح الشامل، بما في ذلك جهود بناء الدولة والمراحل الرئيسية التي سبق الاتفاق عليها ولم يتم الوفاء بها، مثل مراجعة الدستور المؤقت والاتفاق على النموذج الاتحادي للصومال.

وعلى الرغم من الحالة الشديدة النقلب التي شهدناها السنة الماضية، واصلت برامج تعاون الاتحاد الأوروبي دعم بناء الدولة والأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقد بلغ دعمنا، منذ عام ٢٠١٤، ما يقرب من بليون يورو في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية. وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، تم في العام الماضي الإفراج عن حزمة فورية لفائدة المجتمع المدني بقيمة ٣,٥ ملايين يورو لبدء تنفيذ الاتفاق الانتخابي؛ وتشمل الإجراءات التقييد المدني وتوعية الناخبين وإنشاء نظام للإنذار المبكر بالنزاعات والاستجابة لها والوساطة في النزاعات، فضلا عن تبادل المعلومات عن العملية الانتخابية. وتدعم هذه الإجراءات كذلك مشاركة المرأة في جميع أنحاء البلد.

وبالانتقال إلى الحالة الأمنية في الصومال وتنامي تهديد حركة الشباب، وبالنظر بشكل أكثر تحديدا إلى الأدوات اللازمة والمتاحة لتوفير حل كامل النطاق لإضعاف حركة الشباب في البر والبحر على حد سواء، أود أن أؤكد التزام الاتحاد الأوروبي القوي بجهود بناء الدولة في الصومال. وإلى جانب الإسهام في التنمية والمساعدات الإنسانية، كما أشير سابقا، فإن استثمارنا في قطاع الأمن هو الأكبر، حيث بلغ أكثر من ٢,٣ بليون يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ عام ٢٠٠٧. كما نشرنا عملية سياسة بحرية تنفيذية مشتركة للأمن والدفاع - عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي - وبعثتين، هما بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال؛ وقد أسهمت عملية أتلانتا بنجاح في قمع القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وبهدف توطيد وتعزيز توفير الأمن البحري، تم مؤخرا توسيع نطاق ولاية عملية أتلانتا لتشمل مهام تنفيذية ثانوية أخرى لمكافحة الاتجار بالأسلحة دعما لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، ولمكافحة الاتجار بالمخدرات، فضلا عن رصد الأنشطة غير المشروعة

الأساسية. ولا يزال البلد يعاني من الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية في مواجهة تصاعد العنف والتطرف وتطور التهديد الذي تشكله حركة الشباب.

فهذه العوامل، إلى جانب جائحة مرض فيروس كورونا والجفاف المدمر غير المسبوق، هي المحرك الرئيسي للاحتياجات الإنسانية الحادة، حيث تشرد ٢,٩ مليون شخص داخليا ويواجه أكثر من ٤,٦ ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد والجوع في الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو. ويقدر أن نصف سكان الصومال بحاجة ملحة إلى المعونة الإنسانية والحماية، كما سمعنا. ولذلك فمن الضروري اعتماد نهج شامل قائم على الترابط من أجل تحقيق التآزر بين العمل الإنساني والجهود الإنمائية وبناء السلام والمصالحة.

والصومال نفسه يقف حاليا على مفترق طرق، بسبب التحولات الكبيرة في الديناميات الإقليمية والعوامل التي وصفناها للتو. والأولويات العاجلة هي إكمال الانتخابات البرلمانية والانتقال السلمي للسلطة وتشكيل حكومة فاعلة قادرة على إيصال الخدمات إلى سكانها والتعاون، في جملة أمور، مع المجتمع الدولي.

وفي الصومال، من الأهمية بمكان وضع السياسة في مركز الصدارة. وقد واصل شركاء الصومال وجيرانه، على مدى أشهر،حث القادة الصوماليين على العمل بروح التسوية للتغلب على العقبات السياسية المتبقية التي تحول دون وضع اللمسات الأخيرة على عملية انتخابية شاملة في أقرب وقت ممكن واحترام الاتفاقيين اللذين توصلوا إليهما في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١. ونلاحظ مستوى التقدم - شغل أقل من ٥٠ في المائة من المقاعد الـ ٢٧٥ اللازمة لإكمال انتخابات مجلس الشعب في غضون الموعد النهائي المحدد وهو ٢٥ شباط/فبراير. ويستحق شعب الصومال أن يكرس قادته أنفسهم بالكامل من أجل سلامته ورفاهه وتقدمه.

لقد قدم الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، دعما للصومال لإكمال الانتخابات التي طال انتظارها وإجراء انتقال منظم وسلمي للسلطة. وسيكون هذا ضروريا، لا لتحقيق الاستقرار فحسب،

توفير ذلك. ولنقل بوضوح - إن الاتحاد الأوروبي مستعد لدعم استمرار الوجود الأمني لبعثة الاتحاد الأفريقي المعاد تشكيلها في الصومال، لكنه لن يدعم استمرار نفس النوع من المهمة. ويرجع ذلك تحديداً إلى أن السياق قد تطور، الأمر الذي يتطلب نهجاً جديداً وشاملاً للتصدي للتحدي الذي يشكله التهديد المتغير، وهو نهج يعمل بموجبه عدد من الجهات الفاعلة معا بشكل أوثق من أجل التوصل إلى مثل هذا الحل الشامل والمتكامل.

ورغم التأخيرات التي شهدتها السنة الماضية، فإن من العلامات الإيجابية أن الأطراف قد عادت إلى المشاركة وأن الرباعية - الحكومة الاتحادية الصومالية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي - قد عادت إلى الانعقاد وأن الأفرقة التقنية بدأت العمل، أولاً في أديس أبابا ثم في القاهرة والآن في مقديشو. وقد توقعت خريطة الطريق التي قدمها الاتحاد الأفريقي هذا تماماً، وفقاً للجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن. وكذلك نرحب بالروح الإيجابية التي تعززت بين الأفرقة لاختتام هذه العملية.

وبالتوازي مع إعادة التشكيل والخطط الرامية إلى خفض النهائي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، من الضروري أن تخطط حكومة الصومال الاتحادية لكيفية معادلة عملية خفض هذه بجبل مناظر من القوات اللازمة. ونحث على الشفافية الكاملة في هذا الشأن مستقبلاً. وكذلك نتطلع، كشركاء، إلى مناقشة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة الانتقال الصومالية. ويجب أن تكون هذه الخطط مجتمعة واقعية وعملية ومركزة، وكذلك مبنية على الظروف، لكفالة انتقال مدروس بين المراحل المخطط لها.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، وإذ نواصل دعوة جميع الشركاء إلى تحقيق توازن أفضل في هيكل المانحين، فإن التزام الاتحاد الأوروبي بدعم السلام والاستقرار والتنمية في الصومال طويل الأجل.

وبالانتقال الآن إلى المجال البحري، نجحت عملية أتلاتنا منذ إنشائها في عام ٢٠٠٨ في الحد من خطر القرصنة قبالة سواحل الصومال، حيث سلم ١٧١ قرصانا إلى السلطات المختصة. وقد خلص

في البحر. وستسهم هذه المهام الجديدة في مكافحة الجارية لحركة الشباب وقنوات تمويلها. وتواصل بعثاتنا في الصومال دعم بناء قوات الأمن والمؤسسات الصومالية كي تتولى تدريجياً المسؤوليات الأمنية في البر والبحر على السواء، تمشياً مع خطة الانتقال الصومالية.

ومنذ إنشائها، دربت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية ما يزيد على ٧ ٠٠٠ من جنود الجيش الوطني الصومالي، وظلت تدعم تطوير نظام التدريب الذي تملك زمامه الصومال، والذي يزود الجيش الوطني الصومالي بالسياسات والإجراءات والخبرات اللازمة لإدارة عملية تشكيل قواته. وتقدم البعثة كذلك مشورة استراتيجية وتدريباً موجهاً للتمكين من الاضطلاع بأعمال مثل التدريب على مكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، الذي يظل عاملاً أساسياً في تقليل اعتماد الجيش الوطني الصومالي على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي في الصومال يدعم تطوير قوة الشرطة الصومالية، ولا سيما شرطة الدراويش الاتحادية، وإمكانية عملها بالشراكة مع الجيش الوطني الصومالي. وقد تم الآن نشر أكثر من ٨٠٠ فرد من شرطة الدراويش الاتحادية ضمن عمليات الانتقال في القطاع الأمني. كما دعم الاتحاد الأوروبي في الصومال إعادة فتح المكتب المركزي الوطني للإنتربول في مقديشو، الذي وصل الآن إلى قدرته التشغيلية الأولية.

وإذ أنقل إلى المسألة العاجلة المتعلقة بالصومال والانتقال الأمني من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أود أولاً أن أؤكد أن أي تقدم أحرز على مر السنين في الصومال تم بفضل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأشيد هنا مرة أخرى بالتضحيات التي قدمها أبناء وبنات أفريقيا، الذين ضحوا بأرواحهم إسهاماً في تحقيق الأمن في الصومال.

وتمشياً مع ولاية مجلس الأمن الإلزامية التي تطلب إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي، هناك اتفاق عام على ضرورة استمرار الدعم من بعثة دولية في الميدان، وأن المزيد من المساءلة لجميع أصحاب المصلحة أمر ضروري، وأن الاتحاد الأفريقي هو الأقدر على مواصلة



تقرير الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ (S/2021/920) إلى أن القرصنة قد تم كبحها بنجاح ولكن لم يتم القضاء عليها تماما، حيث أن ثمة أسبابا جذرية لا تزال ماثلة وأن الوجود البحري، مثل عملية أتلانتا، هو وحده القادر على كفالة الأثر الرادع اللازم؛

كما حققت عملية أتلانتا نجاحا بنسبة ١٠٠ في المائة في حماية سفن برنامج الأغذية العالمي التي تقدم المعونة إلى المحتاجين؛ ووفرت حماية لما يقرب من ٦٠٠ سفينة، حيث تم إيصال أكثر من ٢,٥ مليون طن من المواد الغذائية والمساعدات إلى الصومال منذ عام ٢٠٠٨.

ونحن على استعداد للعمل جنبا إلى جنب مع السلطات الصومالية لدعم جهودها في مجال الأمن البحري في احترام كامل لسيادة الصومال، بطبيعة الحال. ونأمل أن يتمكن المجلس من الاتفاق على قرار منقح يعكس الأولويات الصومالية على نحو أفضل، مع تجديد الأحكام القانونية اللازمة لاستمرار عملية أتلانتا، على الأقل لما تبقى من هذا العام.

ولذلك، نعول على الصومال للإعراب عن استعداده لتجديد القرار لمدة تسعة أشهر أخرى على الأقل. وإذا لم يُمدد القرار إلى ما بعد ٣ آذار/مارس، فلن يكون لدى عملية أتلانتا الإذن بمكافحة القرصنة وحماية عمليات تسليم برنامج الأغذية العالمي والسفن الأخرى المعرضة للخطر في المياه الإقليمية الصومالية.

ومن جانبه، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد، بمجرد تجديد القرار وتمديده، لبدء مناقشات مع الحكومة الصومالية لتحديد معايير التعاون المتفق عليها بصورة متبادلة بشأن الأمن البحري، بما في ذلك بناء القدرات.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما قويا بمواصلة تعزيز الهيكل الإقليمي للأمن البحري، فضلا عن دعم الأولويات الاستراتيجية للصومال، ولا سيما تعزيز القدرات والإمكانيات البحرية، وتولي الصومال تدريباً للمسؤوليات الأمنية، سواء في عرض البحر أو على البر.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أشكر السيد سكوغ على إحاطته. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد سوان، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالصومال، والسفير سكوغ على إحاطاتهم.

أود أن أركز ملاحظاتي اليوم على أربعة مواضيع هي: الانتخابات ونقل المسؤوليات الأمنية والقرصنة والحالة الإنسانية في الصومال.

أولا، فيما يتعلق بالانتخابات، ترحب المملكة المتحدة بالزيادة الأخيرة في وتيرة إجراء انتخابات مجلس النواب. وسيحول استكمال العملية الانتخابية دون إطالة أمد حالة عدم اليقين السياسي وسيؤدي إلى تفاقم المخاطر المتزايدة على أمن الصومال واستقراره وسيضعف حركة الشباب وسيساعد على تمهيد الطريق أمام الصومال للحصول على التمويل الدولي الذي تشتد الحاجة إليه. ولذلك، نحث جميع القادة السياسيين الصوماليين على وضع المصلحة الوطنية في المقام الأول وإعطاء الأولوية لإتمام عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية وضمان عدم استخدام قوات الأمن كأدوات سياسية. ونأمل أن نرى الانتهاء من انتخابات مجلس النواب بحلول ٢٥ شباط/فبراير وتحقيق هدف فوز النساء بنسبة ٣٠ في المائة من المقاعد البرلمانية كحد أدنى.

ثانيا، فيما يتعلق بنقل المسؤوليات الأمنية، أود أن أؤكد على أهمية التوصل إلى اتفاق سريع بشأن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بطريقة واقعية وفعالة وميسورة التكلفة ويمكن أن تدعم تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال. ونرحب بالتقدم الإيجابي الذي أحرزته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة الصومالية وأصحاب المصلحة الآخرون في الأسابيع الأخيرة لتحقيق تلك الغاية. ومن الأهمية بمكان أن تستمر العملية بخطى حثيثة.

ونشجع أيضا حكومة الصومال الاتحادية على توضيح الكيفية التي ستقوم من خلالها بتكوين القوات والقدرات اللازمة لتنفيذ الخطة

الأفريقي المعني بالصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير فرانسيسكو ماديرا، والسفير أولوف سكوغ على ما قدماء من معلومات مستكملة.

لم يتمكن القائمون على تنفيذ العملية الانتخابية في الصومال من الوفاء بالمواعيد النهائية على مدار أكثر من عام حتى الآن. ومن المؤسف أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت أيضا توترات سياسية، مما أدى إلى إبطاء العملية الانتخابية. وفي حين قد تكون هناك تحديات لوجستية وإدارية حقيقية، فإن العائق الأكبر هو الخلافات السياسية الحادة بين أصحاب المصلحة داخل الصومال. ونتفق مع الأمين العام على ضرورة أن يتجاوز القادة الصوماليون خلافاتهم السياسية وأن يعملوا معا لاستكمال العملية الانتخابية بمصداقية وبسرعة على أساس الاتفاقين الانتخابيين المبرمين في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١.

ونقدر النهج الاستباقي والعملية الذي يتبعه الممثل الخاص للأمين العام وفريقه في الجهود الجارية لاستكمال العملية الانتخابية. وفي الأسابيع المقبلة، يتعين على السلطات الصومالية أن تستكمل انتخابات مجلس الشعب بحلول ٢٥ شباط/فبراير، وفقا لبيان المجلس الاستشاري الوطني. وننوه بالجهود التي بُذلت منذ الشهر الماضي في ذلك الاتجاه. ولا يزال التنسيق السلس بين السلطات الدستورية عاملا رئيسيا في اختتام العملية الانتخابية، التي ستُوج بإجراء الانتخابات الرئاسية.

وعدم الالتزام بالمواعيد النهائية المقبلة لن يؤدي إلا إلى تقوية خصوم الديمقراطية في الصومال، مثل حركة الشباب الإرهابية. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2022/101)، زادت أنشطة حركة الشباب بنسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠٢١. كما اشتدت وتيرة العمليات المرتبطة بها. وفي هذا العام نفسه، نفذت الحركة خمسة هجمات، من بينها أربعة هجمات في مقديشو، مما أسفر عن مقتل عشرات الأشخاص وإصابة كثيرين آخرين.

وقد تحدث السفير ماديرا بإسهاب عن الطابع الخطير لتهديد حركة الشباب. ونحن ندين بشكل قاطع هذه الهجمات الإرهابية ونعرب

الانتقالية للصومال. وهذه هي أفضل طريقة لحماية نجاحات بعثة الاتحاد الأفريقي، والتي حققتها القوات التابعة لها في الصومال بتكلفة باهظة، وللتصدي للتهديد المتنامي الذي تشكله حركة الشباب.

ثالثا، وفيما يتعلق بموضوع القرصنة، تثني المملكة المتحدة على الجهود الناجحة التي يبذلها الصومال والجهود الدولية لمكافحة القرصنة قبالة الساحل الصومالي. وليس لدينا اعتراض من حيث المبدأ على رغبة حكومة الصومال الاتحادية في الانتقال إلى إطار تعاون بحري ثنائي. ومع ذلك، فإننا نؤيد تمديد القرار ٢٦٠٨ (٢٠٢١) إلى أن يتم وضع هذا الإطار لتجنب أي ثغرات تشغيلية، بما في ذلك ضمان استمرار عملية أتلانتا التابعة للاتحاد الأوروبي في أداء عملها.

أخيرا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أود أن أقول بضع كلمات على خلفية الحاجة الإنسانية الشديدة التي تتكشف في ظلها تلك التحديات الأخرى. وقد أعلنت المملكة المتحدة مؤخرا عن تقديم ١٨,٣ مليون دولار كدعم إضافي لمعالجة آثار نوبة الجفاف الحالية بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية التي تبلغ قيمتها ٤٧,٥ مليون دولار التي تم الالتزام بها بالفعل. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من الأموال. ومن الأهمية بمكان أن نقوم نحن، المجتمع الدولي، باستخلاص الدروس من عام ٢٠١٧. ويتعين علينا أن نعمل بسرعة لتحسين إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين، فضلا عن المساعدة في بناء قدرة على الصمود في الأجل الطويل في مواجهة الصدمات المناخية.

وفي الختام، لا يوجد حل بين عشية وضحاها لهذه التحديات المعقدة التي تواجه السلام والأمن والعمل الإنساني. غير أن الانتهاء السريع من إجراء انتخابات ذات مصداقية، كما اتفق عليه المجلس الاستشاري الوطني في الشهر الماضي، سيكون خطوة حاسمة نحو إبقاء الإصلاحات الاقتصادية والأمنية والدستورية الحيوية على المسار الصحيح.

**السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** أشارك المتكلمين

الآخرين في شكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيمس سوان، على إحاطته. كما أشكر الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد

ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، على إحاطاتهم. ونرحب أيضا بمشاركة السفير أبوكار عثمان، الممثل الدائم للصومال، في هذه الجلسة.

ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/101) ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الاتحادية وجميع أصحاب المصلحة في الصومال بشأن الأولويات المتفق عليها في الخطة الانتقالية الصومالية. ونلاحظ الاختتام الناجح لانتخابات مجلس الشيوخ في البرلمان الاتحادي الذي يضم ٥٤ عضوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. ونلاحظ أيضا عدم إحراز التقدم فيما يتعلق بتمثيل المرأة، وكذلك انتخابات أعضاء مجلس النواب المؤلف من ٢٧٥ عضوا، الذي لا يزال يشمل العديد من المقاعد الشاغرة.

ونرحب أيضا بقرارات مؤتمر المجلس الاستشاري الوطني الذي عقد في مقديشو في أوائل كانون الثاني/يناير، ونشجع التزام جميع أصحاب المصلحة الثابت بضمن إجراء انتخابات مجلس النواب بحلول ٢٥ شباط/فبراير وفقا للجدول الزمنية المتفق عليها.

إن العملية الانتخابية المطولة جدا تضر بالجهود الرامية إلى توطيد السلام وإعادة بناء الاقتصاد. ونحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة والقادة في الصومال على إظهار الريادة الحقيقية والروح الوطنية من خلال وضع مصلحة البلد في المقام الأول بغية تخفيف حدة التوترات السياسية المتصاعدة والامتناع عن الاستقزاز أو استخدام القوة التي يمكن أن تقوض السلام والاستقرار في البلد. ويجب الحفاظ على مسار الإطار الدستوري، ويجب أن تركز إجراءات الحكومة الاتحادية الصومالية على تنفيذه في الوقت المناسب.

وإذ نشيد بالجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على ما أحرزاه من تقدم في كفاحهما ضد حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى واستتباب الأمن الذي تشتد الحاجة إليه من أجل إجراء الانتخابات وغيرها من جهود تحقيق الاستقرار، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار قدرة حركة الشباب على مهاجمة

عن تعازينا لأسر الضحايا. فالإرهاب يهدد ليس للصومال فحسب، بل للعالم بأسره أيضا. ومنع الجماعات الإرهابية من الوصول إلى الموارد المالية أمر بالغ الأهمية. ومن المهم أيضا الاعتراف بالروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتصدي لها.

وفي هذا السياق، علينا أن نعترف بأن مكافحة الإرهاب في الصومال لا يمكن أن تستمر من دون بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فإسهامات البعثة في الأمن والاستقرار هائلة. وأود أن أذكر بأن الهند ساهمت بمبلغ مليون دولار في الصندوق الاستثماري للبعثة في العام الماضي.

وسيكون دعم المجتمع الدولي للصومال وجهود الاتحاد الأفريقي مهمين لضمان عدم تراجع المكاسب التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي. ونؤكد من جديد أهمية التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به للبعثة الاتحاد الأفريقي.

ويتطلب نقل المسؤوليات الأمنية على نحو يحافظ على الاستقرار في الصومال قيادة حازمة وتعاوننا بين الحكومة الصومالية والاتحاد الأفريقي. كما أن النظر في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمر مطلوب للتصدي للتحديات الأمنية. ونتطلع إلى الاطلاع على الاقتراح المشترك بشأن العملية الانتقالية في الصومال الذي سيُقدم إلى المجلس في الأسابيع القليلة المقبلة. ولا تزال الحالة في الصومال تثير القلق. والحالة الإنسانية الصعبة تتطلب تعزيز دعم المجتمع الدولي لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢.

وفي الختام، يحظى أبناء شعب الصومال بالشرف الفريد المتمثل في أنهم أول الديمقراطيين في أفريقيا. وتتيح العملية الانتخابية الحالية فرصة لإحياء ذلك الإرث. وستواصل الهند دعم الصومال وأبناء شعبه في رغبتهم الجماعية في مستقبل مستقر وآمن وسلمي.

**السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، غابون وغانا وكينيا. بادئ ذي بدء، نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام جيمس سوان، والسفير فرانسيسكو كايثانو خوسي

المتريفة في البلد، نتيجة للكوارث المؤسسية والطبيعية الناجمة عن الجفاف، ولا سيما في الأجزاء الجنوبية والوسطى والشمالية الشرقية من الصومال. وندعو المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية إلى تعزيز جهودها في تلك المجالات. ونكرر دعوتنا إلى زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى الصومال، التي تشتد الحاجة إليها لمساعدة العدد المتزايد من المدنيين المحتاجين، والتصدي لزيادة انعدام الأمن الغذائي، وتخفيف حدة التشرد الناجم عن الجفاف، وإنقاذ الأرواح وسبل العيش. ونشيد بعمل جميع حفظة السلام وأفراد الأمن وموظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الإقليمي ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في الصومال على تضحياتها والتزامها بضمان أن يكون البلد قادرا على الوقوف على قدميه وتحمل مسؤولية تطلعاته الإنمائية.

وفي الختام، يؤكد أعضاء مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة احترامنا لسيادة الصومال واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية والتزامنا بذلك، ويحثون المجلس والشركاء الآخرين المعنيين على مواصلة أخذ ذلك في الاعتبار، ونحن نعمل من أجل إحلال السلام والاستقرار الدائمين في الصومال. ونشجع الحكومة الاتحادية الصومالية على تعزيز دورها القيادي فيما يتعلق بالخطوة الانتقالية بغية توجيه جميع أشكال الدعم ذات الصلة بالشراكة.

**السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):**

أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على ملاحظاتهم. تود الولايات المتحدة أيضا أن تشكر الأفراد المدنيين والنظاميين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهم ينفذون ولاياتهم الهامة في بيئة بالغة الخطورة والصعوبة.

وتكرر الولايات المتحدة الإعراب عن قلقها العميق إزاء التطورات السياسية والأمنية في الصومال. وإذ ننوه بالتقدم الكبير الذي أحرز منذ اجتماع المجلس الاستشاري الوطني في الفترة من ٣ إلى ٩ كانون الثاني/يناير في اختيار أعضاء مجلس الشعب، فإن الصومال، بالوتيرة الحالية، سيفوت موعدا نهائيا آخر لاستكمال الانتخابات البرلمانية.

الحكومة الاتحادية الصومالية ومصالحها والسعي إلى تحقيق أهداف سياسية سلبية، بما في ذلك العملية الانتخابية. ولذلك، ندعو مجلس الأمن، وكذلك جميع الشركاء الدوليين، إلى مساعدة قوات الحكومة الاتحادية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تحسين قدراتها العملية، وهو أمر أساسي لجهود الصومال لتحقيق الاستقرار وبناء السلام، وحاسم لهزم وتفكيك حركة الشباب وفروعها وغيرها من الشبكات الإرهابية التي تواصل السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي في الصومال، وتتوفر على عدة مصادر للتمويل.

وعلى غرار الجماعات الإرهابية الأخرى العاملة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي، تتسم حركة الشباب بطابع عابر للحدود الوطنية. ومن المهم بذل المزيد من الجهود للحد من قدرتها على ضرب الأهداف الإقليمية والدولية وتنفيذ عمليات خارج الصومال. وينبغي للمجلس أن يبدي استعدادا للتمييز بين أدوات تحقيق الاستقرار الوطني والأدوات التي تهدف إلى الحد من التهديد الذي يشكله الإرهاب الدولي. وينبغي التمييز بين استخدام حركة الشباب للمقاتلين الأجانب وخلاياها في البلدان الأجنبية والانتساب إلى تنظيم القاعدة وأهدافه عبر الوطنية وبين أبعادها الإجرامية والسياسية في الصومال. وقد تعطي قدرة المجلس على القيام بذلك بعض أعضاء الجماعة حافزا أكبر للنأي بأنفسهم عن أهدافها وعملياتها الدولية.

وبينما نتوقع اعتماد ولاية معدلة للبعثة في الصومال في نهاية آذار/مارس، نشجع المناقشات الجارية بشأن مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونتطلع إلى تقديم وثائق ختامية واضحة إلى المجلس بحلول ٧ آذار/مارس، تتناول مجالات مفهوم العمليات والخطوة الاستراتيجية وخطة الدعم اللوجستي. وننوه بالمناقشات الجارية بشأن التمويل المحتمل والعالمي للبعثة الانتقالية في الصومال، ونشجع التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به، بما في ذلك من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

وبينما نشيد بالمجلس على نهجه الاستباقي في معالجة المسائل الإنسانية في الصومال، فإننا نسلط الضوء أيضا على الحالة الإنسانية

فبراير بأنه الأسوأ في تلك المنطقة منذ عام ١٩٨١. ويجب أن نعمل على وجه الاستعجال لإنقاذ الأرواح. ونفهم وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ٤,٦ مليون صومالي سيواجهون أزمة أو مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي - أي مستويات التصنيف المتكامل للمرحلة ٣ أو ٤ - في الأشهر المقبلة.

وتتوقع المنظمة الدولية للهجرة تشريد نحو مليون أو ١,٤ مليون شخص في الصومال بسبب الجفاف في الأشهر الستة المقبلة.

ونشيد مرة أخرى بعمل الممثل الخاص سوان وفريقه. وتبحث الولايات المتحدة أيضا الحكومة الصومالية وأصحاب المصلحة على إجراء الانتخابات الوطنية في أقرب وقت ممكن. وسيمكن ذلك من التركيز مجددا على العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق هدف بناء الصومال بلدا سلميا ومزدهرا وديمقراطيا.

**السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر الممثل الخاص للأمين العام جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير فرانسيسكو ماديرا، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ على إحاطاتهم.

وأرحب بالممثل الدائم للصومال، السيد عثمان، في جلسة اليوم. أود أن أركز على نقطتين: الانتخابات والتحديات الأمنية. تعرب فرنسا عن قلقها إزاء التأخير في العملية الانتخابية. وندعو السلطات الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد إلى إنهاء العملية الانتخابية في أقرب وقت ممكن. في هذا الصدد، تذكر فرنسا بأهمية المشاركة الكاملة للمرأة بوصفها نخبية ومرشحة وترحب بجهود السلطات الصومالية لتحقيق حصة المرأة المقررة بنسبة ٣٠ في المائة.

إن الصومال بحاجة ماسة إلى حكومة شرعية كاملة وقادرة على التصدي لجميع التحديات التي يواجهها البلد. وما زال انعدام الأمن وتغير المناخ يؤديان إلى تفاقم الحالة الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي. ويجب مكافحة العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات المرتكبة ضد

وشهدنا أيضا عمليات نشر إضافية لقوات الأمن الوطني الصومالية في مواقع الاقتراع، مما أثار مخاوف جديدة بشأن الجهود الرامية إلى التهديد باستخدام القوة للتأثير على التصويت. وينبغي ألا يكون لقوات الأمن أي دور في تحديد نتائج الانتخابات.

إن الاختتام السريع لانتخابات تتسم بالمصداقية وتعزز الأساس لبناء حوكمة متجاوبة، عنصر أساسي لتحقيق السلام المستدام في الصومال، إلى جانب تعزيز الأمن والنمو الاقتصادي الشامل. وندعو قادة الصومال على الصعيد الوطني وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد إلى الوفاء بالتزاماتهم بإتمام الانتخابات البرلمانية بطريقة موثوقة وشفافة بحلول ٢٥ شباط/فبراير.

وفيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نلاحظ أن التمديد التقني لولايتها لمدة ثلاثة أشهر ينتهي في ٣١ آذار/مارس، ونحث جميع الأطراف على الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في كانون الثاني/يناير لاستكمال العمل اللازم لولاية جديدة بقوة أعيد تشكيلها. ونظرا لصيق الجدول الزمني، يجب أن تتاح لأصحاب المصلحة الرئيسيين فرصة للاستعراض والمداخلات في أقرب وقت ممكن.

وتشيد الولايات المتحدة بالتضحيات التي قدمتها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومن الحيوي تكييف البعثة مع التهديد الناشئ الذي تشكله حركة الشباب والاتفاق على خطة ملموسة للانتقال التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية. ومن الأمور الحيوية إعادة تشكيل بعثة يقودها الاتحاد الأفريقي وتركز على زيادة الضغط على حركة الشباب، وتكفل نقل المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية. ونحث جميع أصحاب المصلحة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نهج يمكن أن يعزز السلام والاستقرار في الصومال بفعالية وأن يحصل على الدعم المطلوب من مجلس الأمن.

وتعترف الولايات المتحدة بتراخيص المجلس فيما يتعلق بتدابير مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال التي تنتهي في ٣ آذار/مارس. ونأمل في اعتماد قرار جديد بروح من توافق الآراء.

أخيرا، تود الولايات المتحدة أن تعرب عن قلقها إزاء الجفاف في القرن الأفريقي والذي وصفه برنامج الأغذية العالمي في ٨ شباط/



من اتخاذ إجراءات أقوى وتنسيق أفضل ضد حركة الشباب فضلا عن كفالة نقل المسؤوليات إلى القوات الصومالية وفقا لجدول زمني طموح.

وتأمل فرنسا أن يقدم اقتراح إعادة تشكيل البعثة إلى مجلس الأمن قبل ٧ آذار/مارس حتى يتسنى اتخاذ قرار قبل نهاية آذار/مارس.

**السيدة هايمبريك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمن العام، سوان والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، السيد ماديرا، على إحاطتهما الثابقتين. كما أشكر السفير أولوف سكوغ على مشاركته وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

سوف أشدد على ثلاث نقاط. أولا، على الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا في العملية الانتخابية، ما زلنا نشعر بالقلق من بطء وتيرتها والتهديدات التي تواجه مصداقيتها. إننا ندين هجمات حركة الشباب وتهديداتها للمرشحين والعاملين في الانتخابات. وسوف برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي عن مساره ما لم تُشكّل حكومة جديدة في وقت مبكر من هذا العام. وإذا حدث ذلك الانحراف قد يحدث تخفيض كبير في التمويل الإنمائي الدولي للصومال بما في ذلك من قبل البنك الدولي. وسيكون لذلك أثر ضار على الجهود الرامية إلى بناء السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في الصومال.

تدعم النرويج بقوة عمل الناشطات الصوماليات في مجال الحقوق السياسية في الدعوة إلى تخصيص حصة بنسبة ٣٠ في المائة للمرأة. ونشعر بالقلق من أن انتخابات مجلس النواب لا ترقى إلى نتائج عام ٢٠١٦. ونحث بقوة المسؤولين على جميع المستويات على مضاعفة جهودهم في المرحلة النهائية من العملية الانتخابية. ويجب تمكين النساء البرلمانيات ودعمهن متى ما انتخبن.

ثانيا، ما تزال حالة حماية المدنيين تبعث على القلق العميق. وما تزال حركة الشباب تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الخسائر في صفوف المدنيين. بيد أن قوات الدولة مسؤولة عن وقوع عدد من الخسائر نفسها. ونحث السلطات الصومالية على التحقيق في العنف

الأطفال، ولا سيما تجنيدهم، ومحاكمة مرتكبيها. ويجب احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويجب أن تتمثل أولويتنا الثانية في إعادة تعريف الشراكة بين الصومال والمجتمع الدولي بغية التصدي للتهديدات الأمنية. ومن المتوقع أن يشارك أعضاء مجلس الأمن في الشهر المقبل وجهات نظرهم بشأن حالة الأمن البحري قبالة سواحل الصومال فضلا عن مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويجب أن نستغل هذا الوقت لتقييم التدابير المتخذة حتى الآن والسعي إلى تحسين الحوار مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما السلطات الصومالية.

وفيما يتعلق بالأمن البحري، ترحب فرنسا بالجهود الجماعية التي أتاحت الحد من خطر القرصنة قبالة سواحل الصومال. وكما أشار رئيس وفد الاتحاد الأوروبي للتو، أسهمت عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في ذلك النجاح ونحن على استعداد لتطوير تلك الشراكة وتكييفها مع الأولويات الصومالية. ولكن يجب اعتماد قرار منقح في ذلك الصدد قبل ٣ آذار/مارس. ونواصل العمل عن كثب مع الصومال لتحقيق تلك الغاية.

كما يعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر داعم مالي لمكافحة حركة الشباب. وتدين فرنسا بشدة الهجمات التي نفذتها تلك الجماعة ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والطبي وضد القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويدعو التهديد الذي تشكله هذه الجماعة إلى إدخال تغييرات عميقة على الهيكل الأمني في الصومال. ونرحب بالتوصل إلى اتفاق بين الصومال والاتحاد الأفريقي بشأن مبدأ إفاد بعثة انتقالية للاتحاد الأفريقي في الصومال، تسمى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، لتخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأود أن أؤكد أهمية ذلك التطور. وتدعو فرنسا جميع الأطراف إلى العمل على ضمان ألا يكون الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى البعثة الانتقالية مجرد تغيير في الاسم وأن يمكن من تحقيق المكاسب بالكفاءة المطلوبة. ومن المهم أن تتمكن البعثة



كما سمعنا اليوم، فإننا نشهد الآن إحدى أشد حالات الجفاف في المنطقة في التاريخ الحديث وأزمة إنسانية متفاقمة. كما أن الإحصاءات التي بيّنها السيد سوان في وقت سابق اليوم صادمة حيث يعاني ملايين الأشخاص من الجوع وأجبر الكثيرون على الفرار من ديارهم. ويضاعف ذلك التحديات السياسية والأمنية الكثيرة، بما في ذلك المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ التي تواجه الصومال.

ويجب أن تركز عقول جميع الجالسين حول الطاولة اليوم على تلك الحقائق القاسية.

وتقع على عاتقنا نحن كمجتمع دولي مسؤولية واضحة عن تعزيز ودعم الشعب الصومالي. ويشمل ذلك توفير التمويل الإضافي اللازم وتيسير التدفقات المالية الآن. ويجب أن نبني على الدروس المستفادة عند تجنب المجاعة في عام ٢٠١٧ مع التذكير أيضا بفشلنا الجماعي في عام ٢٠١١. حيث انتشرت المجاعة في ذلك الوقت في ظروف مشابهة جدا لظروف اليوم.

تتطلب الأزمة الراهنة جهدا إنسانيا وسياسيا كبيرا ستسهم فيه أيرلندا. وندين جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والسلع الإنسانية، بما في ذلك تحويل مسارها من جانب الذين يسعون إلى التبرج. يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية الآمن وغير المقيد في جميع أنحاء البلد حتى يتسنى للدعم المنقذ للحياة أن يصل إلى أشد الناس احتياجا.

وتتزامن الكارثة الإنسانية التي تتكشف مع لحظة نشهد فيها أخيرا تقدما نحو استكمال الانتخابات. وهذا هو موضع ترحيب. ومع ذلك، أدعو السلطات الصومالية مرة أخرى إلى إعطاء دفعة أخيرة من أجل إنجاز العملية بشكل عادل وشفاف. ويمكن للحكومة بعد ذلك أن تعود إلى العمل الأساسي المتمثل في تقديم الخدمات للشعب الصومالي. ونأمل أن تنتهي الانتخابات بسرعة وأن تقبل نتائجها من دون تهديد أو استخدام للعنف.

ومنذ انضمام أيرلندا إلى المجلس، شددنا على ضرورة أن تؤدي المرأة دورا متساويا في الحياة السياسية وفي الحياة العامة في

الجنسي والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومحاكمتها تمشيا مع التزاماتها السابقة.

ثالثا، كما لوحظ في تقرير الأمين العام (S/2022/101) يعدّ الجفاف الحالي تهديدا خطيرا لفئات كبيرة من السكان الصوماليين. وأدت الصدمات المناخية والزراعات إلى نزوح ٢,٩ مليون شخص يواجهون مخاطر كبيرة فيما يتعلق بالحماية. وتتطلب معالجة أخطار الجفاف وغيرها من المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ تدخلات مستمرة ومستدامة في الصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام إلى جانب تحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل.

رابعا، لا تزال الحالة الأمنية تثير قلقا بالغا، بما في ذلك الحالة الأمنية البحرية قبالة سواحل الصومال وفي المنطقة. ونلاحظ التأخير في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال. ويجب تكثيف الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن بعد الانتخابات.

إن بناء ودعم الحكومة المحلية الخاضعة للمساءلة وتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية للسكان أمر أساسي لتحقيق العدالة والأمن في الصومال. ويمنع ذلك أيضا ظهور فجوات في الحوكمة ربما تشغلها حركة الشباب. ودعمت النرويج، بتنسيق وثيق مع السلطات على الصعيد الاتحادي وعلى مستوى المقاطعات، الجهود العملية لتحقيق الاستقرار في جميع أنحاء الصومال لما يقرب من عقد من الزمن. ونعتقد أن تلك الجهود تسهم في تحقيق الأمن والمصالحة والتنمية الاقتصادية، وأنه ينبغي إعطاء الأولوية القصوى لجهود تحقيق الاستقرار وتوفير الموارد الكافية والمنسقة لذلك بما يتماشى مع الحقائق في الميدان.

خامسا، نرحب بالتقدم المحرز صوب إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلال المناقشات الأخيرة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية. ونتطلع إلى الاقتراح المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

**السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام سوان، والممثل الخاصة ماديرا، فضلا عن زميلي السفير سكوغ على إحاطاتهم.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثلين الخاصين سوان وماديرا، وكذلك رئيس وفد الاتحاد الأوروبي على عروضهم. كما أرحب بالممثل الدائم للصومال.

وسأركز ملاحظاتي على ثلاثة جوانب هي الحالة السياسية، والحالة الأمنية، والحالة الإنسانية.

أولا، تحيط المكسيك علما بالالتزامات المتفق عليها بشأن المسائل الانتخابية خلال اجتماع المجلس الاستشاري الوطني الذي عقد في كانون الثاني/يناير. ويتعين على السلطات الصومالية أن تبني على ذلك التقدم، وأن تركز على العملية الانتخابية، وأن تمضي قدما في تنفيذ القرارات المتفق عليها.

ومن الضروري تماما إجراء عملية انتخابية نزيهة وشاملة للجميع وشفافة في الوقت المناسب لضمان دعم الشعب الصومالي وثقته. وبالمثل، فإن الإدماج الكامل للمرأة وتمثيلها في الحياة السياسية أمر أساسي لتحقيق السلام والتنمية المستدامة في الصومال. ولهذا السبب نكرر دعوتنا إلى تحقيق حصة ٣٠ في المائة كحد أدنى لتمثيل المرأة في مجلس النواب.

ولا تزال الحالة الأمنية في البلد يكتنفها عدم اليقين وعدم الاستقرار، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أنشطة حركة الشباب. وندين بشدة هجمات الحركة على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والقوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن محاولاتها لعرقله الأنشطة الانتخابية.

ومع انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من الأهمية بمكان أن تتوصل الحكومة الصومالية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى توافق في الآراء بشأن الأهداف الاستراتيجية لبعثة جديدة وحجمها وتكوينها، بعثة يمكنها التصدي بشكل أفضل للتهديد الذي تشكله حركة الشباب، مع رسم مسار واقعي لتسليم المسؤوليات إلى قوات الأمن الصومالية. ومن المهم أن ينجز العمل التقني فيما بين الأطراف في أقرب وقت ممكن وأن تكون الوثائق اللازمة جاهزة لتقديم اقتراح جماعي إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب.

الصومال. ونعتقد أن هذه المشاركة ستؤدي إلى بلد أفضل وأكثر عدلا وأمانا لجميع أبناء الشعب الصومالي. وأكرر دعوة الممثل الخاص سوان اليوم إلى أن تفي الحكومة الصومالية بحصة الـ ٣٠ في المائة المخصصة للنساء. وستكون تلك خطوة مشجعة على طريق المساواة بين الجنسين يمكن البناء عليها في الانتخابات المقبلة، عندما نأمل أن تجري الانتخابات على أساس صوت واحد لشخص واحد.

وندين العدد المتزايد من الهجمات التي شنتها حركة الشباب خلال العام الماضي واستهدفت المشاركين في الانتخابات. ولا تزال تلك الهجمات تؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين، وعلى الأطفال بصورة مأساوية. وندين العنف الجنسي والجنسانية الواسع النطاق الذي أبلغ عنه والموجه ضد النساء والفتيات. ومن الضروري أن نرى السلطات الصومالية تحمي المدنيين، وتكفل المساواة، وتقدم الخدمات لجميع ضحايا تلك الجرائم البشعة والناجين منها. وأكرر ما قاله الأمين العام في دعوته السلطات الصومالية إلى اعتماد خطة عمل وطنية جديدة لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له. يجب إنهاء تلك الحالة المروعة التي تعيشها جميع النساء والفتيات في الصومال.

ونتطلع أيرلندا إلى المشاركة بنشاط في المناقشات بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي المقبلة في الصومال. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن اقتراح إطاري ونتطلع إلى رؤية خطط مفصلة، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار عمليا حقائق اليوم على أرض الواقع وفي السياق الأوسع. ويتعين على الحكومة الصومالية أن تضع خططا واقعية لتشكيل قوات للسماح بخفض بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال في نهاية المطاف. وجزء من ذلك السياق، بطبيعة الحال، هو الأمن البحري. ونأمل أن يتم التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء بشأن تجديد القرار المتعلق بالأمن البحري قبالة سواحل الصومال (القرار ٢٦٠٨ (٢٠٢١)).

أخيرا، وكما قال السيد سكوغ صباح اليوم، فإن الاتحاد الأوروبي كان وسيظل داعما قويا للصومال وشعبه. ونتطلع إلى العمل معا لإيجاد سبيل للمضي قدما.

شباط/فبراير. ونأمل هنا أن يتم زيادة نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعمليات الانتخابية في الصومال، لتحقيق النسبة المنشودة وهي ٣٠ في المائة، كما جاء في الاتفاق الانتخابي. كما نؤكد على أهمية ضمان سلامة وحماية النساء المرشحات للمناصب السياسية.

ثانياً، نشير إلى دعوة الأمين العام في تقريره (S/2022/101) حول أهمية تقديم المساعدة للصومال في التصدي للتهديدات الأمنية التي تحول دون بناء سلام مستدام فيه، وفي مقدمة ذلك حركة الشباب الإرهابية التي تستمر في شن الهجمات وتسعى لإضعاف نفوذ القوات الأمنية من خلال سيطرتها على أجزاء كبيرة من الأراضي في وسط وجنوب الصومال.

وفي سياق التقدم المحرز مؤخراً في المحادثات بين الجهات المعنية حول إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نشدد على أن تتم هذه العملية بشكل دقيق، ولا سيما فيما يتعلق بضمان نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية، عبر خطوات مدروسة تحول دون ترك فراغ لحركة الشباب لتعزيز سيطرتها أو توسيع نطاقها.

ثالثاً، تواصل الأوضاع الإنسانية في الصومال تفاقمها بسبب ارتفاع وتيرة العنف والكوارث الطبيعية، مما أدى إلى زيادة النزوح الداخلي وحرمان ما يقرب من ثلاثة ملايين صومالي من الوصول إلى العديد من الخدمات الأساسية. ونؤكد هنا على أهمية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق، مع توفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني.

رابعاً، وفي سياق تعرض الصومال لحالة طوارئ بسبب الكوارث الطبيعية، نحث الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي وشركائها، على العمل لدعم الصومال في التصدي لتداعيات تغير المناخ، والتي أدت جميعها إلى تزايد انعدام الأمن الغذائي. ويمكن هنا العمل على توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة في عمليات السلام، والتي تترى بلادي أنها خطوة مهمة للحد من تأثيرات تغير المناخ، ناهيك عن انخفاض تكلفتها والفوائد التي تعود بها على المجتمعات المحلية.

يشيد بلدي بفعالية التدابير التي يتم اتخاذها لمكافحة القرصنة وغيرها من الخطوات والتي تعد دليلاً على ما يمكن تحقيقه عبر تعزيز

أخيراً، وكما سمعنا، من دواعي القلق أن ملايين الأشخاص في الصومال يعانون نتيجة لتزايد احتياجاتهم الإنسانية. وهذا إلى حد كبير نتيجة لواحدة من أسوأ حالات الجفاف في السنوات الأخيرة. وهو مثال مؤسف على الكيفية التي يمكن بها لتغير المناخ أن يكون عاملاً في تفاقم القضايا الأمنية، وفي الوقت نفسه تفاقم الاحتياجات الإنسانية. ولذلك لم يعد بوسع المجلس أن يتجنب إدماج الخطر الذي يشكله تغير المناخ على السلام والأمن في استجاباته، ويجب أن يدرجه، دون تردد، كعنصر ضروري في استراتيجيات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات.

**السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة):** بداية، أشكر الممثل الخاص، السيد جيمس سوان، والممثل الخاص، السفير فرنسيسكو ماديرا، والسفير سكوغ على إحاطاتهم الشاملة.

وأود التأكيد على التزام دولة الإمارات بالعمل، والتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لاتخاذ تدابير مشتركة لتعزيز السلام والازدهار والاستقرار في الصومال. ونشيد هنا بالجهود الدؤوبة التي يبذلها كل من بعثة الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لتوفير الدعم اللازم للصومال.

يأتي اجتماع اليوم في الوقت الذي يعاني فيه الصومال من أوضاع إنسانية وأمنية وبيئية صعبة، تتطلب بذل جهود دولية شاملة تهدف لمعالجة كافة التحديات. وعليه، تود دولة الإمارات تسليط الضوء على أربع مسائل.

أولاً، ينبغي التركيز على دعم المسار السياسي باعتباره أساساً لتحقيق سلام مستدام في الصومال. ونشجع، في هذا السياق، جميع الأطراف على المشاركة في حوار إيجابي، مع إعطاء الأولوية لإجراء انتخابات شاملة تلبي طموحات وتطلعات الشعب الصومالي.

ونشير هنا إلى التطورات الإيجابية التي طرأت على العملية السياسية، والمتمثلة بعقد انتخابات لكافة مقاعد مجلس الشيوخ، وتوصل المجلس الاستشاري الوطني، إلى توافق في الآراء حول الإجراءات الانتخابية، وقرارهم بالإسراع بعقد انتخابات مجلس الشعب، بحلول ٢٥

المسألة ذات الأولوية، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء المستويات المقلقة للانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال التي أبلغت عنها الممثلة الخاصة غامبا. إن قذائف الهاون التي أطلقت في بيدواه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر - والتي وصلت حتى إلى مجمع الأمم المتحدة - تدل على التهديد الذي يشكله الإرهاب على الاستقرار السياسي. وقد أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم وأوضحت أنها خططت لأن يقع هذا العمل في اليوم الأول من انتخابات مجلس الشعب في المدينة.

والفاعل الحاسم بين العملية الانتخابية والاستقرار في الصومال نقطة إضافية أريد أن أثيرها. إننا نفهم أن الشواغل الصحية منذ عام ٢٠٢٠ كانت السبب الرئيسي لتأخير الانتخابات. بيد أن تأجيل الانتخابات ووجود مقاعد تشريعية فارغة والمدد المطولة كلها تشكل مخاطر على الاستقرار السياسي.

ويعرض التهديد الذي تشكله حركة الشباب هذا السيناريو للخطر بصورة أكبر. ولهذا السبب تؤيد البرازيل الاتفاقات التاريخية بشأن الانتخابات وتحث الصومال على تنفيذها تنفيذاً كاملاً والانتهاء من اختياره للممثلين. ونأمل أيضاً أن تعطي جميع الأطراف السياسية الفاعلة - الجهات المعنية الوطنية والمحلية - الأولوية لاستقرار الاتحاد خلال الأشهر التالية.

**السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الممثل الخاص للأمم المتحدة في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو كابتانو هوسيه ماديرا؛ ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ؛ على إحاطاتهم. وأرحب بحضور السفير عثمان، الممثل الدائم للصومال، في هذه الجلسة.

ما فتئت الأطراف الصومالية تمضي في الآونة الأخيرة قدماً في العملية الانتخابية، رغم كل الصعاب. وقد قرر المجلس الاستشاري الوطني، في اجتماعه المعقود في أوائل كانون الثاني/يناير، تعزيز العملية الانتخابية والتعجيل بإحراز التقدم فيها. وحسنت الأطراف خلافاتها أخيراً من خلال الحوار والتشاور، مما يمثل خطوة هامة نحو تنفيذ اتفاقي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١.

الشراكات والعمل المتعدد الأطراف في مواجهة التحديات والقضايا الإقليمية والدولية والنهوض بالسلام والأمن الدوليين.

وختاماً، يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى تأكيد التزامه مجدداً تجاه الشعب الصومالي بما يحقق له الأمن والاستقرار والازدهار.

**السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ مداخلة بتوجيه الشكر للممثل الخاص جيمس سوان والممثل الخاص فرانسيسكو ماديرا والسفير أولوف سكوغ على إحاطاتهم. وأود أيضاً أن أرحب بالسفير أبوكار عثمان في هذه الجلسة.

وسأركز ملاحظاتي اليوم على مسألتين: الانتخابات والأمن.

فيما يتعلق بالمسألة الأولى، ترحب البرازيل بالإنجازات الانتخابية الهامة التي حققها الصومال حتى الآن. وقد تابعنا عن كثب كل خطوة من خطوات تلك العملية ودرسنا بعناية آخر تقرير للأمين العام (S/2022/101)، الذي يرحب بالتقدم المحرز نحو تنفيذ اتفاقي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١ بشأن الانتخابات.

وإن نؤوه بالانتفاء الحاسم من عملية انتخاب مجلس الشيوخ، فإننا نأمل أن تتبع انتخابات مجلس الشعب نفس النمط.

وندعو المجتمع الصومالي إلى اعتبار انتخاب نسبة ٢٦ في المائة من النساء ممثلات في مجلس الشيوخ إنجازاً بارزاً ينبغي أن يزيد من تعزيز تمثيل المرأة في السياسة الصومالية.

والمسألة الثانية التي سأركز عليها اليوم هي الأمن. وأود أن أؤكد من جديد رفض البرازيل وإدانتها الثابتين للإرهاب. وأود أيضاً أن أشكر قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات المسلحة الصومالية على عملهم اليومي الشجاع والحيوي في وضع لا يزال متقلباً وخطيراً، كما نعلم جميعاً. وعلاوة على ذلك، نود أن نعرب عن تعازينا لضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة، ولا سيما تلك التي وقعت في بنادر وجوبالاند والجنوب الغربي وهرشبيلي، وكذلك تلك التي وقعت في مقديشو وحولها.

وفي حين تؤيد البرازيل تأييداً تاماً ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وتعتبر أن الشراكة حاسمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن هذه

صون سيادته الوطنية وسلامته الإقليمية من خلال مكافحة الأعمال الانفصالية

إن الصومال حالياً يواجه أزمة إنسانية حادة. وقد تسببت أسوأ حالات الجفاف منذ ٣٠ عاماً في عجز في المحصول، ونفوق الماشية، وتسببت في ارتفاع الأسعار، حيث يعيش ٧٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر، ويحتاج ما يقرب من نصف السكان إلى المساعدة الإنسانية بصفة عاجلة.

وأعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مؤخراً عن خطة للاستجابة الإنسانية تبلغ قيمتها ١,٥ مليار دولار لعام ٢٠٢٢. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى زيادة التمويل وتوفير الإمدادات الإنسانية الطارئة للشعب الصومالي، بما في ذلك الغذاء والماء ولقاحات مرض فيروس كورونا. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن ندرك دور التنمية في تحسين الحالة الإنسانية والأمنية، وأن نساعد الصومال على التغلب على تحدياته في مجال الحوكمة، وتحسين قدراته الإنمائية لكي يحقق الاعتماد على الذات، ويهيئ فرص العمل والنمو، ويتخلص من الأسباب الجذرية للنزاعات.

إن الصومال بلد هام في القرن الأفريقي، وسلامه واستقراره أمران محوريان بالنسبة للديناميات الإقليمية. ومن أجل مساعدة بلدان المنطقة، بما فيها الصومال، على مواجهة التحدي الثلاثي المتمثل في الأمن والتنمية والحوكمة، طرحت الصين مبادرة للتنمية السلمية في القرن الأفريقي. وستواصل الصين دعم بلدان المنطقة بقوة في استكشاف مسارات التنمية التي تلبي احتياجات واقعها الوطني، ودعم التعامل بشكل سليم مع النزاعات العرقية والدينية والحدودية بالطريقة الأفريقية، ودعم الجهود الرامية إلى بناء بيئة موحدة ومستقرة ومتناغمة من أجل التنمية في القرن الأفريقي. والصين واثقة من أن الصومال وبلدان المنطقة الأخرى ستتمكن من أن تمسك بزمام مصير بلدانها والمنطقة من خلال عملها بجهد، وأن يسود السلام الدائم والنظام والاستقرار في القرن الأفريقي.

**السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص سوان والسفير ماديرا، والسفير سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، على ملاحظاتهم وتوصياتهم المتبصرة.

ونشجع الأطراف الصومالية على مواصلة وضع الصالح العام للبلد في المقام الأول، وممارسة ضبط النفس، والتغلب على خلافاتها، والمضي قدماً في الانتخابات على النحو المتفق عليه، بغية تهيئة الظروف التمكينية لإعادة الإعمار الوطني.

وبعد ٣٠ عاماً من الحرب، يواجه الصومال العديد من التحديات الشديدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم النهج الذي يقوده الصوماليون ويمتلكون زمامه، وأن يبدي الصبر اللازم ويقدم المساعدة البناءة للانتخابات الصومالية وبناء الدولة بدلاً من ممارسة الضغط المفرط عند كل منعطف.

لا تزال الحالة الأمنية في الصومال متقلبة. وحتى الآن هذا العام، قتل عشرات الأشخاص في الهجمات الإرهابية العنيفة التي شنتها حركة الشباب. وما فتئت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقدم منذ فترة طويلة تضحيات كبيرة لتأمين الصومال وتحقيق الاستقرار فيه. وتود الصين أن تشيد بجميع حفظة السلام.

وقد توصل الصومال والاتحاد الأفريقي إلى اتفاق بشأن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونتطلع إلى مشاركة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والحكومة الصومالية والاتحاد الأفريقي والمانحين الرئيسيين والأطراف الأخرى من أجل تقديم تقرير واقعي وقابل للتنفيذ عن حجم وتشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي أعيد تشكيلها والدعم اللوجستي للبعثة دعماً لتنفيذ الخطة الانتقالية. ويمكن للمجلس الرجوع إلى هذا التقرير عند التفكير في اتخاذ قرارات في المستقبل. وتدعو الصين المساهمين الرئيسيين إلى مواصلة تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به من أجل تجنب الثغرات التمويلية التي قد تؤثر على عمليات البعثة في مجال مكافحة الإرهاب. يجب أن يملك الصوماليون زمام مستقبلهم.

ومع انتقال القطاع الأمني الصومالي إلى مرحلة جديدة، يتعين على المجتمع الدولي أن يرفع من مستوى الدعم الذي يقدمه للصومال ويساعده على تطوير القدرات اللازمة للحفاظ على أمن البلد بأسرع ما يمكن. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن ندعم الصومال بقوة في



تتابع ألبانيا بأقصى قدر من الاهتمام الحالة الراهنة في الصومال، وهو بلد محوري بالنسبة للقرن الأفريقي، التي هي منطقة تواجه عدة تحديات مستمرة.

ثالثاً، تدين ألبانيا بشدة الهجمات التي شنتها حركة الشباب والاشتباكات المستمرة بين الجهات الفاعلة التقليدية وغير التقليدية. ففي الشهر الماضي، أدت الزيادة في عدد الأنشطة الإرهابية وشدتها إلى ارتفاع هائل في عدد الضحايا الأبرياء. وينبغي التصدي لخطر التطرف العنيف بحزم من خلال تعاون جميع الجهات المعنية على المستوى الوطني والدولي من أجل الحيلولة دون سرعة ملء الجماعات الإرهابية القديمة والجديدة للفراغ الأمني.

وإذ نقر بالتقدم الذي أحرزته مقديشو، يجب ألا ننتهون في حذرنا عندما يتعلق الأمر بالأمن البحري. فعلى نحو ما يبرز شركاؤنا الصوماليون في كثير من الأحيان، لا يتعلق الأمر فقط بمكافحة ظاهرة القرصنة، بل أيضاً، والأهم من ذلك، بمكافحة جميع أنواع الأنشطة الإجرامية في المنطقة بأسرها.

وأخيراً، تتابع ألبانيا بقلق بالغ الحالة الإنسانية المتردية في البلد. لقد عانى الصوماليون عقوداً من النزاع، والصدمات المناخية المتكررة، بما في ذلك حالات الجفاف الشديد، وتقشي الأمراض. وينبغي ألا يدخر أي جهد لضمان تقديم المساعدة الإنسانية والحماية إلى ما يقرب من ٨ ملايين شخص محتاج. وفي ظل تلك الأوضاع، ينبغي التركيز بشكل خاص على النساء، ولا سيما الشابات، اللاتي يواجهن خطراً متزايداً يتمثل في التعرض للعنف الجنسي والتحرش والاعتداء.

وننقق مع شواغل الأمين العام إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. فتجنيد الأطفال والاعتداءات على المدارس والمستشفيات قد أخضع جيل الشباب وجعل منهم مجرمين. يجب وقف هذه الأعمال وعدم التسامح معها. وتقف ألبانيا إلى جانب الشعب الصومالي وتدعو جميع الجهات والأطراف المعنية إلى تكثيف الجهود من أجل إقامة صومال أكثر استقراراً وأماناً وازدهاراً.

**السيدة إيفستيجنييفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):**  
سأتكلم الآن بصفتي ممثلة للاتحاد الروسي.

وأود أن أسلط الضوء على عدة نقاط.

أولاً، تتطلع ألبانيا إلى إتمام العملية الانتخابية بدون مزيد من التأخير وترحب بالاتفاق السياسي المبرم في ٩ كانون الثاني/يناير. وتدعو جميع الأطراف إلى الوفاء بمسؤولياتها وعدم تعريض نجاح الانتخابات للخطر. ونعتقد أن إجراء عملية انتخابية تتسم بالشفافية والمصادقية في الصومال سيحفز التنمية في البلد ويكفل أمنه واستقراره ورفاهه من أجل شعبه.

إن الديمقراطية تتعدى مجرد إجراء انتخابات. إنه بناء يشيد بشق الأنفس يوماً بعد يوم. ويجب أن تكون جميع فئات المجتمع الصومالي ومكوناته ممثلة تمثيلاً كافياً، ولا سيما تلك التي لا تزال أصواتها غير مسموعة. ونحيط علماً بالتحسن في حصة المرأة في مجلس الشيوخ، ونشجع السلطات الصومالية على تأكيد التزامها برفع تمثيلها إلى ٣٠ في المائة على الأقل، كما هو متفق عليه، في مجلس الشعب. وينبغي ألا نقبل بأقل من ذلك، بل أن نطلب المزيد، إلى أن تتمكن المرأة من التمتع الكامل بحقوقها المشروعة من دون التعرض لتهديدات وعنف، وأن تقدم مساهمتها التي لا جدال فيها في توطيد الديمقراطية وإيجاد مجتمع أكثر ازدهاراً.

ثانياً، نحيط علماً بالنتيجة المشجعة للاجتماع الذي عقد فيما بين مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وحكومة الصومال الاتحادية بشأن طبيعة وإجراءات البعثة الانتقالية الأولية للاتحاد الأفريقي في الصومال.

وبالنظر إلى أن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تنتهي في ٣١ آذار/مارس، فإننا ندعو جميع الجهات المعنية إلى عدم ادخار أي جهد في العمل بشأن التفاصيل التقنية، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب التشغيلية والمالية للبعثة الجديدة. ويجب أن تكون بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال قادرة على التصدي بفعالية



التي تبذلها الحكومة الصومالية وبلدان أخرى في المنطقة في مكافحة الإرهاب، الذي يشكل تهديدا عابرا للحدود.

ونلاحظ إحراز قدر من التقدم في المناقشات بشأن الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية فيما يتعلق بالهيكل الأمني المستقبلي في البلد. وننتظر التقرير عن نتائج عمل فرقة العمل الدولية المعنية بالأعمال التحضيرية للتشكيلة الجديدة للبعثة، ومفهومها المحدث للعمليات، وخريطة الطريق للدعم اللوجستي.

وندعو إلى اتباع نهج متوازن لإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فمن الأهمية بمكان أن تؤخذ آراء البلد المضيف وأولوياته في الاعتبار على النحو الواجب. ويجب أن يتم نقل المسؤولية عن الأمن إلى الجيش الوطني الصومالي تدريجيا، تمشيا مع الحالة الفعلية في الميدان.

ونحن مقتنعون بأنه في ظل الظروف الزاهنة التي يشوبها التهديد الإرهابي المستمر، من السابق لأوانه الحديث عن تخفيض بعثة حفظ السلام الأفريقية. ونتفق مع القادة الإقليميين على أن كفالة التمويل الكافي والقابل للتنبؤ والمستدام للبعثة ينبغي أن يكون أولوية. ونؤيد قيام مجلس الأمن بالنظر في مختلف الخيارات المتاحة للمجتمع الدولي لتقديم مساعدة إضافية للصوماليين ولبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فيما يبذلونه من جهود.

وندعو الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين إلى مواصلة دعم الصومال، مع الاحترام الكامل لسيادة البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وبدون التدخل في شؤونه الداخلية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

**السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أتقدم إليكم، سيدتي الرئيسة، ولوفد الاتحاد الروسي، بأحر تهانينا وأطيب تمنياتنا بالنجاح خلال رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضا أن أنهو بحضور السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد

نتوجه بالشكر للسيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما الشاملتين. واستمعنا إلى المعلومات التي قدمها السفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. ونرحب بمشاركة السيد أبوكر ضاهر عثمان، الممثل الدائم للصومال، في هذه الجلسة.

درسنا بعناية آخر تقرير للأمين العام (S/2022/101). يواصل الصومال المضي قدما في العملية الانتخابية. فقد أجريت انتخابات مجلس الشيوخ في البرلمان الاتحادي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، ويجري التصويت لمجلس النواب على قدم وساق. ونحن على ثقة بأن البلد سيتمكن قريبا من إكمال العملية الانتخابية وفقا للاتفاقات المبرمة على نطاق الصومال في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١. ونحث جميع فروع الحكومة الصومالية على حل جميع المنازعات من خلال الحوار حصرا.

ونرحب بالمساهمة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب السيد سوان في إيجاد حل للتوترات داخل حكومة الصومال الاتحادية في أواخر كانون الأول/ديسمبر وأوائل كانون الثاني/يناير. وندعو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع هذه الحالات، بما في ذلك من خلال التعامل مع الإدارات الإقليمية. ونأمل أن يواصل جميع المشاركين في العملية السياسية الصومالية العمل معا لإقامة هيكل اتحادي مستقر في البلد. يجب الحفاظ على وحدة الصومال وسلامته الإقليمية.

ولا تزال الحالة الأمنية في الصومال متوترة. ويساورنا القلق إزاء الزيادة الكبيرة في أنشطة حركة الشباب، التي تسيطر على مناطق شاسعة في جنوب ووسط الصومال. ويواصل مقاتلوها شن هجمات على أهداف بارزة مع سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، بما في ذلك الهجمات الإرهابية في المدن والهجمات على مواقع وقواعد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي. ونلاحظ الجهود

وتلوح أمامنا الآن في الأفق بعثة جديدة ستكون خفيفة وسريعة الحركة وقادرة على القتال بفعالية، على أن تكون قدراتها ملائمة أيضا لمستوى التهديدات في الصومال، وأن تسترشد بالخطوة الانتقالية للصومالية. وسيكون هدفنا وأولويتنا خلال المرحلة الانتقالية تعزيز بناء قوات أمن صومالية جيدة التدريب والتجهيز ومعقولة التكلفة ومكتفية ذاتيا. وبتحقيق تلك الأهداف المحددة، يمكننا الالتزام بتحمل المسؤولية الأمنية الكاملة في جميع أنحاء الصومال.

والتزامنا بكفالة أمننا لا يقتصر على الأرض، بل يشمل مياهنا الوطنية. ويسرني أن أبلغكم بأن مكتب المدعي العام الصومالي لم يفتأ ينظم تدريبات بحرية متخصصة وصارمة للمدعين العامين والقضاة وخفر السواحل والشرطة وشعب التحقيق الجنائي على مدى السنوات الأربع الماضية على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد. وقد عجلنا بجهودنا لبناء وكالاتنا لإنفاذ القانون البحري وتزويدها بالقدرات، وأنشأنا وحدة بحرية متخصصة للتصدي على وجه التحديد للجريمة البحرية الدولية، بما في ذلك أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم المتفشية في المياه الصومالية.

وبالنظر إلى اقتراب نهاية التمديد التقني الذي يدوم ثلاثة أشهر للقرار ٢٦٠٨ (٢٠٢١)، يسرنا الإنهاء المزمع لقرار مجلس الأمن لمكافحة القرصنة في ٣ آذار/مارس. وتؤكد الحكومة الاتحادية الصومالية مجددا أنها لن تطلب بعد الآن تجديد ذلك القرار أو تعديله، لأنه نجح في تحقيق أهدافه المرجوة بعد ما يقرب من ١٥ عاما. ونعرب عن امتناننا للجهود الجماعية التي بذلها شركاؤنا الدوليون خلال العقود الماضية والأخيرة للقضاء على تهديد القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال. وسنواصل العمل من أجل أمن مجالنا البحري وتحقيق التنمية المستدامة، تمشيا مع الأولويات الوطنية للصومال.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. وسأرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته لهذا الموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

الأفريقي في الصومال؛ والسفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وأشكرهم على إحاطاتهم الشاملة.

ويسر الحكومة الاتحادية الصومالية أن تفيد بأنه خلال الأسابيع القليلة الماضية، تم انتخاب ٤٥ في المائة من أعضاء مجلس الشعب في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد. ويؤكد هذا التقدم المطرد أن الحكومة الاتحادية الصومالية ملتزمة بعملية انتخابية حرة وشفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع.

وقد انعقد المجلس الاستشاري الوطني مؤخرا بنجاح. وأتاح ذلك فرصة لمعالجة الشواغل التي أعرب عنها قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد ومرشحو المعارضة والمجتمع المدني. ونتيجة لذلك أمكن، بفضل التفتيح المتق عليه، إحراز التقدم في الوقت المناسب لبلوغ المستوى الحالي للأعضاء المنتخبين. وقد استعادت العملية الانتخابية زخمها ومصداقيتها وثقة شعب الصومال بها، ونحن مصرون على اختتام العملية الانتخابية في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالتطورات الأمنية، أجرينا مشاورات رفيعة المستوى مع الاتحاد الأفريقي، ووقعنا اتفاقا يحدد مبادئ وطرائق عمل البعثة الانتقالية الجديدة، وهي وثيقة تم الاتفاق فيها على خريطة طريق واضحة لتنفيذ ثلاث مهام رئيسية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١)، وهي مفهوم مشترك للعمليات، واقتراح مشترك لإنشاء بعثة جديدة، وخيارات لخطة دعم لوجستي.

وقد اختتمت أفرقتنا التقنية التابعة للحكومة الاتحادية للصومال والاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مؤخرا مشاورات دامت أسبوعا في أديس أبابا بشأن تحديد هدف استراتيجي ومعايير لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية الجديدة في الصومال، وهي مشاورات ركزت على الولاية الجديدة المتوقعة، والوضع الاستراتيجي النهائي، والأهداف الرئيسية، وتكوين البعثة، ومعاييرها، واستراتيجية انسحابها، والمراحل الانتقالية.